Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الدور السياسي والأمني للمؤسسة العسكرية في ليبيا بعد الثورة الليبية ٢٠١١

ا.م.د.هاني عبيد زباري

جامعة البصرة- كلية الاداب

The political and security role of the military institution in Libya after the 2011 Libyan revolution

Prof. Dr. Hani Obaid Zubari

University of Basra - College of Arts

Keywords: the military, the security establishment, Libya, the 2011 revolution

Abstract

The Libyan revolution began with demonstrations on the fifteenth of February 2011, after the protests that took place in Tunisia and Egypt, as it gave it a great impetus to move towards the overthrow of the Libyan political system (Gaddafi). It was clear that the military establishment either encouraged the democratization process by not interfering in the process of transformation, as happened in Tunisia, or it launched a bloody war. There is no doubt that the protest movements in Libya have prolonged, prompting the international community to intervene through NATO forces, as this alliance provided air cover to protect the Libyan opposition, headed by the Transitional Council, which achieved great success by seizing large areas of Libyan territory, and these protests are but The aim was to change the Libyan political system.

Although the military institution is represented by the armed forces in all Arab countries that have witnessed revolutions that have found themselves facing the protests, their armies have taken different positions. For example, in Libya, the army was divided and

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

battalions were formed that fought a war against the head of the regime, which led to the fall of the regime and the spread of weapons between parties.

This resulted in the existence of conflicting forces seeking to rule in the country.

الكلمة المفتاحية: المؤسسة العسكرية، الأمني، ليبيا، ثورة ٢٠١١

الملخص

بدأت الثورة الليبية بمظاهرات في الخامس عشر من شباط عام ٢٠١١، بعدالاحتجاجات التي حصلت في تونس ومصر، التي طتها دفعاً كبيرا في المضي حتئ اسقاط النظام السياسي الليبي(القذافي) ، قد أثبتت بأن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً كبيراً في التحول السياسي في أنظمة تلك الدول، وقد بدا واضحاً بأن المؤسسة العسكرية إما شجعت عملية التحول الديمقراطي بعدم التدخل في مسار التحول كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حربا دموية بسبب تفككها وتحزبها كما حدث في ليبيا والتي ما زالت رحاها دائرةً حتى اليوم.

أن الحركات الاحتجاجية في ليبيا قد طال أمدها مما دفع المجتمع الدولي للتدخل من خلال قوات حلف الناتو، حيث أن ذلك الحلف وفر الغطاء الجوي لقوى المعارضة الليبية وعلى رأسها المجلس الانتقالي الذي حقق نجاحاً كبيراً باستيلائه على مساحات واسعة من أراضي ليبيا، وتلك الاحتجاجات هدفها هو تغيير النظام السياسي الليبي.

وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية ممثلةً بالقوات المسلحة في كل البلاد العربية التي شهدت ثورات متعددة قد وجدت نفسها في مواجهة الاحتجاجات، إلا أن جيوشها أخذت مواقف متباينة فمثلاً في ليبيا فقد انقسم الجيش وتشكلت كتائب خاضت حرباً ضد رأس النظام مما أدى لسقوط النظام وانتشار السلاح بين أطراف متعددة، مما أدى إلى وجود قوى متصارعة تسعى من أجل الحكم على البلاد

المقدمة

إن الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية وذلك في مطلع عام ٢٠١١ ابتداءً من تونس، ومروراً بمصر ثم ليبيا قد أثبتت بأن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً كبيراً في التحول السياسي في أنظمة تلك الدول، وقد بدا واضحاً بأن المؤسسة العسكرية إما شجعت عملية التحول الديمقراطي بعدم التدخل في مسار التحول كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حربا دموية بسبب تفككها وتحزبها كما حدث في ليبيا والتي ما زالت رحاها دائرةً حتى اليوم.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وبلا شك أن الحركات الاحتجاجية في ليبيا قد طال أمدها مما دفع المجتمع الدولي للتدخل من خلال قوات حلف الناتو، الذي وفر الغطاء الجوي لقوى المعارضة الليبية وعلى رأسها المجلس الانتقالي الذي حقق نجاحاً كبيراً باستيلائه على مساحات واسعة من أراضي ليبيا، وتلك الاحتجاجات إنما كان الهدف منها هو تغيير النظام السياسي الليبي.

ومن المعروف بان المؤسسة العسكرية تشكل علاقة عضوية بين الحكم السياسي والشعب، إلا أن مثلث تلك العلاقة يختلف شكله وهيكليته وفقاً لمجموعة من المعايير التي قد تجعل منه مثلثاً متساوي الأضلاع أو قائماً او غير ذلك من الأشكال التي تنسج فيما بينها خارطة طريق لصيغة الحكم في هذه الدولة أو غيرها ، وهذه الأشكال المثلثية قابلة للتغير والتغيير وفقا لمتطلبات كل مرحلة والأمور العديدة المؤثرة فيها وأبرزها ثورات الشعوب وموقف المؤسسة العسكرية من هذه الثورات، ولكن في أغلب دول المنطقة العربية تسعى الحكومات لإبعاد العسكر عن الحياة السياسية، الأمر الذي يحدث خللاً في تركيبة النظام السياسي للدولة، فقد برزت قاعدة جديدة ترسّخت لدى المؤسسات العسكرية بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي وهي عبارة عن استلام الحكم خلال ثورات شعبية.

من الجدير بالذكر فقد عدت المؤسسة العسكرية في أي نظام سياسي من المكونات الأساسية لهذا النظام، وقد أثارت العلاقة فيما بين المؤسسة العسكرية والسطلة التنفيذية في بعض الأنظمة وبعد أي مرحلة تحول في النظام السياسي اهتمام الباحثين والسياسيين، إذ أن هذا الاهتمام قد زاد بشكل كبير بعد التدخلات العسكرية المتكررة في الحياة السياسية في بعض الأنظمة السياسية، وكذلك زيادة الدور للمؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي لهذه الأنظمة[١].

وقد عاد دور المؤسسة العسكرية للواجهة في ظل دعم الثورات العربية لا سيما الثورة المصرية بالانقلاب على نظام حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وكذلك في الثورة الليبية ضد نظام معمر القذافي، وذلك الدعم أثار العديد من التساؤلات حو طبيعة العلاقة المدنية العسكرية في هذه الأنظمة والدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إدارة النظام، لا سيما في ظل اختلاف مواقف العسكريين في الدول العربية التي شهدتها ثورات شعبية التي تطالب بالإصلاح السياسي التي تبنتها الشعوب في تلك الدول وأسباب التغير في مواقف العسكريين من دعم وبقاء الأنظمة المتسلطة على الحكم، وذلك لارتباط قيادتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية، وحول التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية من حيث الواقع وعدم تجاوز العسكريين لدورهم في حماية الدول إلى التدخل في الشؤون السياسية[٢].

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية ممثلةً بالقوات المسلحة في كل البلاد العربية التي شهدت ثورات قد وجدت نفسها في مواجهة الاحتجاجات، إلا أن جيوشها قد أخذت مواقف متباينة فمثلاً في ليبيا، انقسم الجيش وشكلت كتائب خاضت حرباً ضد رأس النظام مما أدى الى سقوطه وانتشار السلاح بين أطراف مختلفة، مما أدى إلى وجود قوى متصارعة تسعى من أجل الحكم في البلاد(٣).

ومن المعروف للكل ان الجيش الليبي في بداية الثورة قد وقف الى جانب النظام ورئيس الدولة معمر القذافي ودعمه في قمع المحتجين، بيد أن المؤسسة العسكرية لم تستطيع الصمود طويلاً في وجه مما أحدثت الانشقاقات كبيرة داخل صفوف الجيش الليبي على مستوى القيادات، ، وأصبح هناك فرق من الجيش الداعم الثورة الليبية ضد النظام، بالإضافة إلى تدخل دول كبيرة مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا مما سرع من عملية انهيار المؤسسة العسكرية وانهيار ليبيا معها، هذا الأمر أدى لوجود تحديات فرضت نفسها أمام التحول السياسي والديمقراطي في ليبيا، في ظل غياب مؤسسة عسكرية فاعلة وبناءة قائمة على أسس وطنية، مما ترك الساحة الليبية في حالة لفوضى الجماعات المسلحة والتدخلات الدولية ، مما أسهم في تعثر مسارات التحول الديمقراطي في الدولة الليبية، وترك الساحة السياسية والأمنية أكثر انكشافاً أمام التجاذبات الدولية والإقليمية حالت دون أي استقرار سياسي وأمني في الدولة الليبية، وهو ما سيتم مناقشته في هذا البحث في قراءة لهذه التحديات السياسية والأمنية في ظل المؤسسة العسكرية التي لم تتوحد ولم تتفق على مسار سياسي وديمقراطي واضح.

لقد كان النظام السياسي الليبي السابق قائماً على نظام الفرد الواحد، ومزيج بين الاتجاهين الليبرالي والاشتراكي بتطبيق أسلوب ما عرف بالديمقراطية المباشرة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وكان الاعتماد الأكبر في ذلك النظام يقوم على التوزيع القبلي في الدولة فإن القبيلة لها دور أساس في تشكيل خارطة الولاءات والانتماءات؛ إذ دفع القذافي نحو الفكر القبلي، وتم توزيع القوة والنفوذ بين القبائل على أساس القرابة بالدرجة الأولى، وكان المجتمع الليبي يتكون من عدة قبائل كقبائل مصراتة وتتمركز في مصراتة، وقبائل الورفلة وتتمركز في منطقة فزان جنوب شرق العاصمة طرابلس، وقبائل القذاذفة وهي القبيلة التي انحدر منها معمر القذافي وتتمركز بين منطقتي سبها وسرت، وقبائل المقارحة وكانت أكثر نفوذاً وتسليحاً بعد قبيلة القذاذفة، وقبائل الترهونة وتتمركز في الجنوب الغربي من طرابلس، وقبائل الورشفان وهي القبائل الأكثر تمدناً وتمركزها في المدن الكبرى خاصة العاصمة طرابلس، وقبائل الزنتان وهي قبائل أمازيغية تتمركز في منطقة الجبل الغربي، وقبائل الطوارق التي كانت تتمركز في الجنوب الغربي من ليبيا(٤).

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وعلى صعيد المؤسسة العسكرية فقد عمل القذافي على أن لا يكون هناك تنظيمات عسكرية من خلال تسليح القبائل كبديل أمني لدور المؤسسة العسكرية والجيش الليبي في البلاد، وكان ذلك واضحاً بعد الحرب الليبية التشادية حول منطقة أوزو التي خسرت فيها ليبيا أغلب وحداتها العسكرية، حيث خسرت ليبيا بين ٦٠٠٠-١٥٠٠٠ جندي، وهناك من يرى بأن القذافي أراد توظيف تلك الحرب من أجل تحجيم دور الجيش الذي كان يشكل تهديداً لسلطته، وقد حمّل القذافي حينها القادة العسكريين المسؤولية عن الخسائر في تلك الحرب، وقام بتقليل رواتبهم وفتح باب الاستقالة للعاملين في القطاع العسكري، وبعد محاولة الانقلاب ضد نظام القذافي عام ١٩٩٣ والذي قام به أحد القيادات العسكرية تم إحالة كبار الضباط على التقاعد الإجباري والإبقاء على وحدات قليلة لحماية الحدود، وتقوية الكتائب الأمنية لا سيما جهاز المخابرات والاستخبارات العسكرية التي كان يقودها أولاد القذافي والمقربين منه(٥).

المبحث الأول- الاحتجاجات الشعبية وإسقاط النظام السياسي الليبي عام ٢٠١١:

كانت الدلائل والمؤشرات تشير بأن سقوط النظام السياسي في عهد القذافي كان مسألة وقت بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا عام ٢٠١١، حيث تجسدت هذه الاحتجاجات بالفعل في السابع عشر من شباط عام ٢٠١١ بالرغم من الظروف الاقتصادية كانت في ليبيا أفضل من دول أخرى في المنطقة المغربية وشمال إفريقيا.

لعل أهم الدوافع في تحريك الاحتجاجات الشعبية في ليبيا هي حالات الإعدام التي ارتكبت بحق السجناء السياسيين في سجن أبو سليم في ليبيا عندما أمر القذافي بإعدام ١٢٩٦ سجيناً بدعوى التخطيط لإسقاط النظام السياسي الذي يقوده القذافي، وخرجت على أثر ذلك بعض المظاهرات المحتشمة في البداية يوم الخامس عشر من شباط عام ٢٠١١ أي قبل يومين من موعد المظاهرات الكبرى التي كان مخططاً لها، وأمر حينها القذافي بإنهاء هذه المظاهرات بشتى الطرق والوسائل ، وهو ما زاد من زخم وقوة المظاهرات في يوم السابع عشر من شباط في العام نفسه مع إدراك الشعب الليبي بأن القذافي لا يهمه إلا البقاء على كرسي السلطة، فانطلقت المظاهرات في يوم السادس عشر من شباط عام ٢٠١١ أي قبل يوم من موعد المظاهرات الكبرى في مدينة البيضاء وقتل خلالها نحو ٣٠٠ مواطن ليبي، وعدت من أهم شرارات ثورة ١٧ شباط التي انطلقت في معظم المدن الليبية تحت شعار (يوم الغضب الليبي)، التي بدأت من مدينة بنغازي شرق البلاد بالإضافة إلى ستة مدن أخرى، وسرعان تطورت المواجهات بعد تدخل القوات الأمنية لتفريق المظاهرات، ومع تصاعد العنف قام كلا الظرفين بالتصعيد بإطلاق النار بينهما، وأطلقت القوات الأمنية والجيش الرصاص الحي على المتظاهرين، وقام المتظاهرون بالهجوم على المباني الحكومية وإحراقها وفي ذلك اليوم سقط أكثر من ٤٩ ضحية، وفي غضون

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

ذلك ازدادت عمليات الخطف للمتظاهرين تزامناً مع خطابات القذافي التي كانت تحرض الجيش والقوى الأمنية ضد المتظاهرين، وامتدت المظاهرات بعد ذلك إلى عدد من المدن الليبية لتشمل غالبيتها، وفي يوم الثامن عشر من شباط من العام ذاتة توالت الانشقاقات في صفوف الداعمين للقذافي الأمر الذي كان ينذر بأن أيام النظام السياسي في عهد القذافي كانت معدودة وذلك بسبب الدعم الدولي لقوى المظاهرات والاحتجاجات في ليبيا[٦].

إما المرحلة الثانية من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في ليبيا فقد تميزت بأحداث عنف متواصلة وفي منحىً متصاعد، وهذا يدل على أن القتال والنزاع المسلح بين الطرفين قد أخذ منعطفاً خطيراً نحو حرب أهلية قادمة، وقد برزت في ضوء ذلك توافقات دولية بإعادة رسم الوضع السياسي في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي وركوب موجة الثورات لاستدراك ما سبق من الأحداث المماثلة في دول أخرى كمصر وغيرها، وهذا ما حصل تماماً عندما أقرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا بالتدخل لإنهاء حكم القذافي وبدعم لوجستي من بعض دول خليجية في ظل تعقد الوضع في ليبيا واستفحال النزاع المسلح بين الميليشيات المسلحة الداعمة لنظام القذافي والمعارضة المسلحة، وفي ظل تصاعد لغة العنف التي كانت تشير إلى عدم وجود أية رغبة لدى الطرفين في التفاوض أو التفاهم أو الاتفاق على التهدئة والاتجاه نحو تحول سلمي للسلطة هناك، فكانت الحسابات لدى الأطراف الخارجية في البحث عن أدوار جديدة لحل القضية لا سيما وأنه تم تدويل القضية بشكل مبكر وتدخل أممي من مجلس الأمن الدولي بعدة قرارات مثل القرار ١٩٧٠ وتبعه القرار ١٩٧٣ الذي قضى بفرض حظر جوي على ليبيا، وأوكلت مهمة متابعته وتنفيذه لحلف شمال الأطلسي NATO[٧] والذي قام بإرسال بشكل مباشر حاملة الطائرات في البحر المتوسط عند السواحل الليبية استعداداً لعمليات عسكرية بهدف إسقاط نظام القذافي، وقد تصدرت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قيادة هذه العمليات[٨].

وقد امتازت الثورة الليبية بعدد من الخصائص والمميزات الخاصة، من حيث أسبابها ودوافعها عن باقي ثورات ما يسمى بالربيع العربي، فكانت تلك الثورات بمجملها انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها شعوب تلك الدول، فكانت الثورة الليبية تتميز بنمط مختلف عن باقي الثورات العربية وذلك لما يلي[٩]:

١- افتقار حركات الاحتجاج الليبية لمؤسسات تتبناها وتدعمها لا سيما مؤسسات المجتمع المدني التي لم تكن بالأصل موجودة في زمن نظام القذافي.

٢- سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح في تلك الثورة، مما أدى الى وقوع حالة من الصراع المسلح بين قوى المعارضة والنظام والميليشيات الموالية له.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٣- لجوء طرفي النزاع للاستعانة بأطراف خارجية كالمرتزقة التي دعمت النظام، وحلف الناتو الذي آزر ودعم قوى المعارضة، وذلك من منطلق سعي كل طرف لحسم النزاع لصالحه.

٤- ظهور ما يسمى بالانشقاقات في النظام السياسي السابق منذ البداية، حيث قدم عدد ليس بقليل من المسؤولين في النظام الليبي السابق استقالاتهم احتجاجاً على أسلوب القمع والقتل في التعامل مع المعارضة، وكان من بينهم شخصيات سياسية واقتصادية وعسكرية.

٥- الانهيار القوي في هياكل الدولة ومؤسساته الرسمية إبان الثورة، واتجاه قوى المعارضة إلى التحول من حركة احتجاجية إلى حكومة موازية من خلال ما عرف بالمجس العسكري في بنغازي الذي تكون من ١٤ عضواً من المنشقين العسكريين والسياسيين والاقتصاديين، حيث كانت مهمته الدفاع عن بنغازي وحمايتها من الهجمات التي كانت تشنها قوات النظام، وكذلك ظهور ما يسمى بالمجالس التنسيقية لإدارة المدن والأقاليم لا سيما التي كانت خاضعةً لسيطرة المعارضة والمحتجين مثل: بنغازي، طبرق، درنة، أجدابيا.

٦- العنف المسلح والدموي الواسع الذي رافق تلك الاحتجاجات وصل إلى حد الإبادة الجماعية والمجازر.

٧- عدم إمكانية نجاح الثورة الليبية دون حسم عسكري من خلال تدخلات خارجية دولية وإقليمية وعربية، وهذا زاد من تعقيد الأمور وأدى لانقسامات في الجيش الليبي على نفسه؛ ولأسباب مختلفة ارتبطت بالتركيبة القبلية والعشائرية والواقع الاجتماعي العام في ليبيا، وكذلك البعد في المسافة بين مراكز الثورة والعاصمة بشكل خاص ترك أثراً كبيراً في طريق نجاح الثورة بشكل سريع وإسقاط النظام.

٨- اتساع نطاق التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية أكثر من أي أزمة عربية أخرى سجل فيها ثورات ضد الأنظمة مثل مصر وتونس، حيث كان التدخل في الأزمة الليبية مختلفاً ارتكز على التدخل العسكري مما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا والخسائر البشرية بين طرفي النزاع.

ويتضح مما تقدم إن ليبيا لم تشهد حالة من الاستقرار السياسي أو الأمني نتيجة لتحولها إلى شبه دولة تحكمها ميليشيات عسكرية، بالرغم من الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠١٢ بعد إسقاط نظام القذافي، والتي أفضت إلى انتخاب مؤتمر وطني ليبي عام وتشكيل حكومة وطنية منبثقة عنه؛ لأن غالبية الكتائب المشكلة للثورة رفضت هذه الانتخابات ليعود الصراع الداخلي بين القوى السياسية التي رفضت قرارات المؤتمر لا سيما ما يتعلق بقانوني العزل السياسي وعملية دمج المسلحين في الشرطة والجيش، وأدى ذلك لوجود شرخ بين هذه القوى الذي انعكس على الأرض لتبرز من جديد خريطة التقسيمات التي فرضت نفسها على المشهد الليبي ممثلةً بوجود عدد من الأقطاب المتصارعة على السلطة، فكان هناك ثلاثة أطراف رئيسة تمثلت في حكومة الوفاق

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الوطني في طرابلس، وحكومة طبرق، وحكومة الإنقاذ في بني غازي، وكان لهذه الأطراف توجهات وارتباطات سياسية وأمنية، ويمكن توضيح هذه التكتلات كما يلي:

أولاً- تكتل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني:

جاء تشكيل المجلس الرئاسي الليبي والذي شكل حكومة الوفاق الوطني كأحد أهم مخرجات اتفاق الصخيرات عام ٢٠١٥ وبرعاية الأمم المتحدة، وكان هذا الاتفاق يفضي إلى إنهاء الصراع بين حكومة عبد الله الثني التي انبثقت عن برلمان طبرق وحكمة المؤتمر الوطني بالعاصمة طرابلس بزعامة خليفة الغويل، وفي ضوء ذلك تم تشكيل مجلس رئاسي بزعامة فايز السراج، وحظي ذلك المجلس بدعم أممي ودولي وبعض الأطراف المحلية ومن أبرزها كتائب مصراته وقوات البنيان المرصوص وبدعم من أحزاب سياسية أخرى مثل تكتل العدالة والبناء المحسوب عن حركة الاخوان المسلمين، وكانت مهمة هذه المجلس الإشراف على مؤسستي المصرف الليبي والمؤسسة الوطنية النفطية بالرغم من أن غالبية مواردها تحت سيطرة خليفة حفتر في منطقة الهلال النفطي، لكن هذا المجلس شهد انشقاقات واسعة بعد تشكيله ببروز صراعات سياسية وأمنية(١٠).

ثانياً- تكتل الشرق الليبي:

ضم ذلك التكتل كلاً من رئيس الحكومة المؤقتة عبد الله الثني، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح وخليفة حفتر اللواء العسكري المتقاعد والمحسوب على النظام السابق، وتم تزكية هذا التكتل من قيادات سياسية في الشرق الليبي لقيادة الجيش الليبي، وتميز بدرجة كبيرة من التجانس وشعبية كبرى نظراً للانتصارات التي حققها حفتر على الميليشيات المسلحة بسبب تمكنه من توحيد الصفوف بين القوات الأمنية وجعلها وحدة واحدة، ووازى ذلك دعماً دولياً

وخارجياً مما مكنه من السيطرة على أكثر من ثلثي ليبيا(١١).

ثالثاً- التكتلات الصغيرة:

لم تكن تلك التكتلات تابعةً لأي طرف وكان أبرز أعضاؤها من المؤتمر الوطني الليبي السابق الرافضين لاتفاق الصخيرات، وكانوا يحظون بدعم كبير من المليشيات ذات التوجه الخاص مثل: لواء الصمود، قوات فجر ليبيا، تكتل أنصار النظام السابق الذي كان نشطاً في المنطقة الغربية ممثلاً بالجبهة الشعبية لتحرير ليبيا، وسعت التكتلات الصغيرة هذه إلى إعادة ما يدعى بمجد الدولة الليبية في عهد القذافي، وضم مليشيات عسكرية داعمة له وكان من أبرزها جيش القبائل المحسوبين على قبائل (القذاذفة (١٢)) (١٣).

ومما لا شك فيه أن الصراع على السلطة هو من اهم الدوافع في استمرار الصراع المسلح بين القوى المعارضة بعد سقوط نظام القذافي، وذلك كنتيجة لحالة الفراغ التي نشأت بعد ذلك ، فقد بدأت عملية البحث عن

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

السلطة منذ إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر عن انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد التي يمثلها المؤتمر الوطني العام، وكذلك تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط نظام القذافي، وتجلى الصراع على السلطة كذلك في رفض "برلمان طبرق" وتيار من "المؤتمر الوطني العام" القرارات المنبثقة عن اتفاق "الصخيرات" في المغرب في كانون الأول ٢٠١٥، ثم انقلاب حفتر على الاتفاقية احتجاجاً على تسليم "فائز السراج" رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، رغم أن ذلك تم بإشراف مباشر من الأمم المتحدة.

وامام هذا كله فقد فتح المجال واسعاً أمام تدخلات دولية بحيث ارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة حتى تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة، ويؤثر في أحداث ليبيا عدة تحالفات ودول، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم، وتتوزّع هذه التحالفات إلى تحالف السعودية – مصر – الإمارات، حيث شكلت هذه الدول الثلاث تحالفاً في الملف الليبي، تقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات حفتر، اذ ساندت الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة بدون طيار من طراز Wing Loong II الصينية، نشرتها في مطاري "الجفرة" و"الوطية"، وعززتها لاحقاً بمنظومات دفاع جوي من طراز(Pantsir–S1) من أجل مواجهة الطائرات بدون طيار التركية، وسعت الإمارات من خلال دعم حفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية، لما سيحدثه ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في مشروع "الطريق والحزام" الصيني. وقدمت مصر من جهتها الدعم الجوي الى للواء حفتر عن طريق شن غارات ضد خصومه، وأرسلت لقواته عتاداً عسكرياً بالإضافة إلى وحدات من مشاة البحرية، وكذلك أوفدت المستشارين العسكريين وبالأخص في مجال الطيران، الذين يتواجدون في قاعدتي "الوطية" والجفرة، وارادت مصر تأمين مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وضمان وجود حكومة "صديقة" في طرابلس، في حين تولت الإمارات والسعودية دفع مكافآت مالية لصالح فصائل سودانية تنحدر من إقليم دارفور وهي: جيش تحرير السودان وتجمع قوات تحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الدعم السريع الذي يقودها الجنرال "محمد حميدتي" أحد مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير[١٤]، وكذلك إلى تحالف قطر – تركيا، حيث تقوم الاستراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم إنشاء حكومة مركزية، تستطيع من خلال العلاقة معها تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تعاطت أنقرة بإيجابية مع اتفاق "الصخيرات" وما تلاه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية التركية القائمة على دعم حكومة مركزية في ليبيا والتحالف معها، وقعت أنقرة اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة غطاء شرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية الحالية في ليبيا، وتصاعد الدعم التركي لحكومة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الوفاق منذ توقيع الاتفاقية المشتركة في أواخر ٢٠١٩، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار ومنظومات دفاع جوي، أشرفت أنقرة على نقل الآلاف من المقاتلين السوريين المتحالفين مع أنقرة إلى محاور القتال حول العاصمة طرابلس، وهذا الدعم انعكس بشكل واضح مؤخراً على واقع الميدان، وإلى جانب تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بشكل مباشر عسكري، يوجد الدعم القطري الذي يتخذ غالباً شكل الدعم السياسي والاقتصادي، سواءً للموقف التركي في ليبيا أو لحكومة الوفاق نفسها(١٥).

اما الموقف الأوروبي في ليبيا فقد كان يعاني من الانقسامات، جراء وجود حالة من اختلاف المصالح أو تعارضها، واشتركت الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، لكنها أيضاً تعاني من تنافس المصالح فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي فرنسا :–فالدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" قديم، ويعود إلى بداية شهر أيار ٢٠١٤ بعد إطلاق حفتر عملية "الكرامة" تحت شعار "محاربة الإرهاب"، حيث أوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين إلى بنغازي من أجل مساعدة حفتر في تخطيط الهجمات والعمل على تزويده بالمعلومات، كما ساهم المستشارون العسكريون الفرنسيون عام ٢٠١٦ في بناء حفتر لقوات منظمة بالاعتماد على الوحدات العسكرية التي كانت تتبع لنظام "معمر القذافي" سابقاً، وتتالت المؤشرات على وجود وحدات عسكرية فرنسية مساندة لحفتر على الأرض، وكان أبرزها فرار ١٣ خبيراً عسكرياً فرنسياً من قاعدة "الوطية" في شهر نيسان ٢٠١٩ بعد تعرضها لهجوم من قوات "حكومة الوفاق، ثم لاحقاً العثور على صواريخ مضادة للدروع من طراز "جافلين" الأمريكية في مدينة "غريان" جنوب طرابلس، تم بيعها في وقت سابق لفرنسا، لتعترف وزارة الدفاع الفرنسية أن وحدة عسكرية كانت في "غريان" من أجل مكافحة الإرهاب. وترى فرنسا في اللواء الليبي حفتر أنه شخص قوي قادر على ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال علاقاتها الوطيدة معه من الحصول على امتيازات بما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار، الى جانب كل ماذكر وهناك أسباباً أخرى للموقف الفرنسي المؤيد للثورة الليبية والمطالب بالتحرك ضد نظام القذافي ومن هذه الأسباب(١٦)":

- الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت الى تدهور شعبية الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزيNicolas Sarkozy"، حيث جاءت الأزمة الليبية لتكن مطية السياسة الخارجية الفرنسي لإنقاذ الداخل الفرنسي.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

- تواطؤ الموقف الفرنسي مع النظام التونسي السابق بزعامة زين العابدين بن علي ونظام مصر بزعامة حسني مبارك، مما جعل فرنسا تسعى للانتقام من ذلك المواقف بصب جام غضبها على نظام القذافي.
- أن الأزمة الليبية جاءت كفرصة يتم استغلالها من قبل بهدف تفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع العالم صوتها في إشارة للعالم بعودتها للعب دور فاعل في مسرح الأحداث الدولية.
- تصفية الحسابات التاريخية بين فرنسا والنظام الليبي السابق بزعامة القذافي وذلك من خلال دعمه للمتمردين التشاديين حول شريط أوزو ضد النظام التشادي حينها.
- عدم التزام نظام القذافي بالعهود السابقة التي قطعها على نفسه والتهرب من تفيذ بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا وهذا يفسر الطابع الشخصي في القضية.
- تقويض السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال السياسة التي اتبعها نظام القذافي في معارضة المشاريع الفرنسية ومن ضمنها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقته فرنسا بدعوى أنه مشروع يقوم على فصل عرب أفريقيا عن بقية القارة.

في حين إيطاليا، بدات تتعامل مع ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تتحرك في هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، فهي ترى في شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام ١٩٥٩. ورغم الاعتراف الإيطالي بشرعية "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها لم تتجه لتقديم الدعم العسكري لها، لأنها فكرت في الحفاظ على توازنها مع مختلف الأطراف الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط، وقد عملت إيطاليا على التنسيق مع تركيا في بداية الأزمة الليبية في شهر نيسان ٢٠١٩، لكنها سرعان ما رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في تشرين الثاني ٢٠١٩، خشيةً منها أن تنزلق الأوضاع لحرب طويلة الأمد يكون لها تأثير على مصالحها، ومنذ بداية ٢٠٢٠ باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بهدف لعب دور أكبر في ليبيا، حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو Luigi Di Maio " مع كل من "السراج" وحفتر، كما عقد لقاءً مع وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف Sergey Lavrov".[١٧]

وتبحث ألمانيا التي عمدت على تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي ينهي التدخلات الخارجية، لذلك كثفت الخارجية الألمانية جهودها منذ حزيران ٢٠١٩ من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام ٢٠٢٠، ويعود تدخل المانيا لكونها تمتلك ألمانيا استثمارات بقيمة ٢ مليار دولار في قطاع النفط الليبي، وتقوم الشركات الألمانية بعمليات التنقيب

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

وتكرير النفط في ليبيا منذ عام ١٩٥٨، اذ شهدت المدة التي تلت مؤتمر برلين نوعاً من التقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث دفع الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفعا باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية تدعى "إيريني.Irene" [١٨]."

ودخلت روسيا على خط التحالف مع اللواء الليبي "خليفة حفتر" بعد عدة أشهر من إطلاق الأخير لعمليته العسكرية على طرابلس، رغبة من موسكو في تأمين موطئ قدم جديد لها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يتيح لها المزيد من التأثير على سياسات دول الاتحاد الأوروبي، وقامت روسيا بإرسال مرتزقة من ميليشيا "فاغنر" للمشاركة في الهجوم على حكومة الوفاق في طرابلس، كما بدأت مؤخراً بتجنيد مقاتلين سوريين من مناطق سيطرة النظام السوري وإرسالهم للقتال في ليبيا إلى جانب قوات حفتر.

وفي خضم تلك الصراعات والتكتلات على الساحة الليبية شهدت الساحة الليبية تطورات مختلفة، وكان من أبرز هذه التطورات إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر في العاشر من تشرين الأول من شباط عام٢٠١٤ عن ما يسمى بـ . عملية (الكرامة) والتي كانت تهدف إلى تخليص ليبيا مما سموا بالإرهابيين في محاولة لاستنساخ التجربة المصرية في الانقلاب على الإخوان المسلمين، ونتيجةً لذلك فقد وقعت نزاعات وصراعات مسلحة بدأي في الشرق الليبي الذي يسيطر عليه حفتر بعد معارك طاحنة بين قواته والميليشيات المسلحة هناك، وفيما بعد أخذ بالزحف نحو العاصمة طرابلس الغرب لإسقاط حكومة الوفاق الوطني التي يعترف بها دولياً وأممياً وإقليمياً، حيث رأى حفتر أنها تمثل حكومة وصاية دولية لا تمثل الشعب الليبي، ونجح في التقدم نحو الغرب والقضاء على أغلب التنظيمات المسلحة هناك، وتمكن من السيطرة على الهلال النفطي وأهم الموانئ في طريقه نحو طرابلس العاصمة، فيما بقيت حكومة الوفاق تسيطر على أجزاء من طرابلس وبعض المناطق الأخرى في الغرب، وبالرغم من الدعم الدولي لحكومة الوفاق، لكن القتال ما زال مستمراً والمعارك بين كر وفر بين قوات حفتر والقوى الداعمة لحكومة الوفاق، وملاحقة قوات حفتر والميليشيات الداعمة، مما تطلب تدخلات دولية وإقليمية لتسوية النزاع [١٩].

وبلا شك بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد أبرز اللاعبين الجدد في الساحة الليبية، وجاء ذلك الدور من خلال دعمها للواء خليفة حفتر وحكومة طبرق، وينطلق هذ الدعم من تفسيرين أساسيين هما: منع الإخوان المسلمين في ليبيا من الحكم، وخلق جبهة مصرية ليبية في مواجهة قوى المعارضة لنشاطها في المنطقة ممثلةً بالدور القطري الداعم لتيار الإخوان المسلمين السياسي، الأمر الذي سبب قلقاً لدى دولة الإمارات

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

والمملكة العربية السعودية، ومما سبق فإنه وبالرغم من الصراعات الواضحة بين الأدوار الخليجية في الساحة الليبية لكنها تتفق فيما بينها لما يلي(٢٠):

أولاً- الرغبة لديها في تجنب تكرار السيناريو العراقي الذي انفردت به الولايات المتحدة الامريكية في صناعة الأزمات، التي يعاني منها العراق، حيث كان الانسحاب الأمريكي من المشهد العراقي مخلفاً المجال أمام أطراف إقليمية، وخلق قوى أخرى تمثلت في قوى إيرانية وتركية وإسرائيلية على حساب دول الخليج العربي بالدرجة الأولى.

ثانياً- الشعور بالقلق والخوف لدى دول الخليج لا سيما الإمارات العربية والسعودية بانتقال العدوى لديها، تسبب الحركات المناهضة للحكومات في المنطقة من إعطاء الزخم لجماعات معارضة لهذه الأنظمة، لا سيما أجنحة التيار الإخواني الذي يجمع بين الدعوة الإسلامية والمشاركة السياسية، على عكس الصورة النمطية في دول الخليج الذي يبعد المواطن فيها عن أية دور سياسي تحت غطاء النهج السلفي الوهابي الداعم لسلطة الحكم المطلق.

ثالثاً- الرغبة لدى دول الخليج سواءإن كانت فردية أم جماعية كالحالة القطرية والإماراتية السعودية في استغلال تراجع القوى التنفيذية العربية مثل سوريا ومصر والجزائر للعب دور أكبر في الساحة الإقليمية، حيث أن الطرف القطري قد سعى إلى دور أساس في استغلال مكانته الاقتصادية في المنطقة للحصول على مكانة سياسية وهو ما يتناقض مع مصالح الأطراف الأخرى كالإمارات والسعودية، والتي ترى في نفسها قائداً شرعياً لدول الخليج، وبهيمنة على صنع القرار في المنطقة، وترى دولة الإمارات أن الدور القطري يعد تهديداً مباشراً لدورها ومكانتها السياسية والاقتصادية في الخليج.

رابعاً- التجاذبات التي يشهدها المشهد الليبي بين قوىً إقليمية أخرى تسعى لتحييد الأطراف الأخرى ووجدت الحلول في ليبيا في إطار دبلوماسي مثل الجزائر، تونس، السودان، وأطرافاً أخرى اتجهت نحو دعم أحد الأطراف مثل الدور المصري الداعم للواء حفتر فيما سمي بعملية (الكرامة) في مواجهة التيارات المحسوبة على الإخوان المسلمين، ويتفق ذلك مع ما جاء في التوجه الإماراتي والسعودي، وعليه فقد أصبح الصراع الداخلي في ليبيا تحت ما يعرف بصراع الشرعيات المنقوصة.

مما سبق يتضح لنا ،بأن الصراع المسلح بين قوى مسلحة اهتمت في إسقاط النظام السياسي بزعامة معمر لقذافي كان معقداً، وأن هذا التعقيد ازداد وتطور بعد الهزائم التي لحقت بقوات حفتر، وهذا الأمر انعكس بزيادة القوى والتحالفات التي كان له دور في دعم الصراع واستمراره دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية، اما المكاسب المالية التي حققها من بيع الأسلحة لطرفي النزاع، وتشير دلالات الواقع الميداني في الصراع وخريطة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

السيطرة لطرفي النزاع وتغييراتها بأن ذلك لا يمكن إيجاد حل له، وذلك في ظل عدم تجاوب التحالفات الدولية والدول التي تدعم طرف النزاع في ليبيا.

المبحث الثاني– الدور الأمني والسياسي للمؤسسة العسكرية بعد سقوط نظام القذافي ٢٠١١:

كان التحول في طبيعة النظام السياسي الليبي جذرياً بعد انتهاء الصراع المسلح بين قوى المعارضة والنظام الليبي بزعامة معمر القذافي، تحت إدارة سياسية قادت النظام الجديد قائمة على التفاهم والمشاركة، فأعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة محمود جبريل في السابع والعشرين من اذار ٢٠١١، ضم المجلس أعضاء ممثلين في كافة أنحاء ليبيا، على الرغم من اتسام المجلس بشرعية داخلية وخارجية لكنه اتسم بالهشاشة والضعف وعدم القدرة على حكم البلاد، لأنه ورث مؤسسات حكومية ووطنية منهارة، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات في السابع من تشرين الأول ٢٠١٢، التي تحقق الاستقرار السياسي في البلاد بسبب عدم توافق القوى الليبية المختلفة حول التشريعات التي تمنح السلطة القائمة الشرعية وإدارة البلاد، الأمر الذي أدى الى الصراعات المسلحة بين تلك القوى من أجل السيطرة على مقاليد الحكم، ذلك يعني أن طبيعة النظام السياسي في ليبيا كان يسعى لقيادته قوى عسكرية، أي أن المؤسسة العسكرية هي تقود وتدير هذا النظام، اذ لم يترك المجال أمام أي اتفاق بين تلك القوى لبناء نظام سياسي واعد يضع ليبيا من جديد على الخريطة السياسية الدولية.

ومما يلاحظ أن سقوط النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي قد جعل الوضع السياسي والأمني في البلاد يصبطغ بالهشاشة والضعف، وذلك من خلال عدم ضبط الحدود وتردي سوء أداء الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتأهب العالي للقوى المعادية للثورة، تلك العوامل جمعاء شجعت التنظيمات الإرهابية المتطرفة أمثل تنظيم داعش على تفعيل مخططاتها في هذه البؤرة الجغرافية الهامة من العالم، فقد كان هناك المجال واسعاً لالتحاق العديد من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المغرب العربي لدى صفوف الثوار الليبيين، فبات واضحاً بأن التنظيم يبحث عن الاستفادة من الوضع الأمني المنهار في ليبيا من أجل تنمية نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي بشكل عام، ويبدو واضحاً كذلك بأن عناصر التنظيم قد دخلوا في ما وصف بمرحلة متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في البلاد، اذ شهدت بذلك بداية تسليح عسكري جديد لتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في المغرب العربي إنطلاقاً من ليبيا، الشيء الذي ساعد عملية انتقال تلك المجموعات التابعة لهذين التنظيمين من الطابع الإرهابي العابر للحدود، الأمر الذي سهل الحركة والتنقل لحرب العصابات التقليدية أكثر استقراراً، في ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة لعناصر الحركات

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

الإرهابية، فهذه الحركات ومنها داعش والقاعدة لم تكن تتوفر لديها الأسلحة سوى المتفجرات البسيطة والأسلحة الخفيفة، وفيما بعد أصبحت تمتلك الأسلحة الثقيلة والصواريخ بعد وصولها إلى ليبيا، حيث كان من السهل الحصول على تلك الأسلحة بعد انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا وبعد تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة لجيش النظام الليبي السابق(٢١).

فقد كان لانهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا الأثر السلبي في وصول عامة الشعب للسلاح بكافة أنواعه الموجوده في مخازن الجيش والشركة، ومن ثم وصول مثل هذه الأسلحة لتنظيمات أخرى مثل داعش والقاعدة، وعليه فقد تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة، كتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية(٢٢).

وعلى الرغم من أن الشعب الليبي تخلص من نظام سياسي مستبد ودكتاتوري، فإن ليبيا عانت وما زالت تعاني من تحديات أمنية وسياسية خطيرة بسبب ضعف النظام السياسي القائم في تحقيق الأمن وفرض القانون على الأراضي الليبية، والنزاعات الليبية قائمة بين قطبين أساسيين في ليبيا هما القطب العسكري بزعامة خليفة حفتر، وقطب سياسي بزعامة فايز السراج، ومن هنا فإن المشهد السياسي في ليبيا قد أصبح فوضوياً، إذ أن بعض الشعب الليبي الموالي لحفتر يتهمون النظام السياسي الذي يتزعمه السراج بالفساد وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية للتركيبة القبلية للبلاد، وفي المقابل يرى الرأي الآخر المؤيد للسراج بأن المؤسسة العسكرية التي يقودها حفتر هي تشكل جماعات إرهابية تسعى للنهب والسرق والدمار بفعل الدعم الخارجي لها من دول عربية وغربية لا تريد تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

وعلى مايبدو كل ذلك ساهم في خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وصراع بين ميلشيات عسكرية يقودها حفتر والنظام السياسي الذي يتولاه السراج، بالإضافة إلى وجود بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل التي تدعم هذا الطرف أو ذاك، وهو ما يخلق نوعاً من الهشاشة الأمنية والعسكرية و فقدان وجود نظام سياسي مستقر في البلاد وعدم وجود دولة مؤسسات قائمة على مبدأ التعددية والتداول السلمي للسلطة، في ظل غياب الأركان العامة للنظام كالجيش، والأمن، والقضاء، والسلطة التشريعية الحقة، فهذا يخلق فوضى سياسية وأمنية في الدولة.

استمرار حالة الصراع بين الفرقاء السياسيين الليبيين إلى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، وهناك جملة من الأسباب التي تجعل حالة الصراع باقية مستمرة ومنها(٢٣):

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

١- الميراث السياسي للنظام السياسي الليبي السابق، والذي كان يتسم بالغرابة وهو ما كان يميزه عن باقي الأنظمة السياسية حول العالم، حيث انعكست هذه الغرابة من شخص تزعم النظام السياسي العقيد معمر القذافي.

٢- انتشار السلاح وعدم قدرة الدولة على السيطرة عليه وضبطه، إضافةً لذلك هو سيطرة بعض القبائل على السلاح والذي رأت فيه مصدر قوتها في مجتمع يمتاز بالنزعة القبلية والسيطرة تكون للقبيلة الأقوى.

٣- غياب المصالحة الوطنية والإصرار من كل الفرقاء على إقصاء الآخر، فضلاً عن انعدام الثقة بين الشعب والسلط التشريعية والتنفيذية، في أعقاب الصراع الذي كان قائما منذ عام ٢٠١٤، وهذا يأتي في ظل غياب ثقافة ديمقراطية عن المجتمع الليبي، وعلو الثقافات التقليدية المتمثلة في التعصب والاقصاء بدل لغة الحوار والتسامح.

٤- التجاذبات المناطقية بين الشرق والغرب، وبين الجنوب والشمال، والتجاذبات الأيديولوجية والسياسية بين التيارات الإسلامية والتيارات المدنية، وبين العسكر والمليشيات المسلحة.

لذا ساهمت الظروف الأمنية الصعبة في مراحل النزاعات المسلحة بين القوى الليبية فيما بعد سقوط نظام القذافي إلى ظهور جماعات وميلشيات العنف المسلحة، فمرحلة ما بعد سقوط النظام السابق وفرت البيئة الخصبة لظهور وتنامي هذه الجماعات والميلشيات ليكون لها دور في المشهد السياسي والأمني الليبي[٢٤]،

ومما سبق فإن ليبيا قد أصبحت البيئة الحاضنة للجماعات المتشددة التي ينتمي غالبية أعضاؤها لتنظيم القاعدة وداعش والإخوان المسلمين، والتي كانت تتلقى الدعم المالي والعسكري من قطر وتركيا مما مكنها من فرض إرادتها السياسية على الأرض بقوة السلاح؛ حيث مكنها ذلك من المساهمة بشكل أو بآخر في تعثر مسار التحول الديمقراطي في البلاد، بالإضافة إلى قوى أخرى كبيرة لا سيما العسكرية ومنها قوات حفتر المدعومة سعودياً وإماراتياً.

مما أدت النزاعات المسلحة بين القوى الليبية إلى إضفاء أزمة الشرعية على المشهد السياسي الليبي، وهو محور الصراع السياسي بين أغلب المكونات والقوى السياسية الليبية، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى لاستمرار النزاع والصراع حول الشرعية ما بين شرعية ثورية وشرعية دستورية قانونية، لا سيما في التنافس الكبير بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد أن صدر عن المحكمة الدستورية الليبية بعدم شرعية مجلس النواب الطبرقي، مما زاد في تفاقم الأزمة السياسية الليبية، عدا عن تراجع الفكر الديني المعتدل وضعف الخطاب فيه، فكلما فشل الفكر الديني المعتدل في

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

ضبط خطابه الديني والرجوع للمرجعيات الدينية للتيارات الإسلامية السياسية، هذا زاد من انتشار الخطاب المتطرف، وبالتالي ساعد على إيجاد مناخ ملائم لتنامي ظاهرتي الإرهاب والتطرف، مما يترك أثراً سلبياً على العملية الديمقراطية برمتها(٢٥).

إن ما مرت به ليبيا من مرحلة انتقالية متعثرة، وما رافقها من إشكاليات سياسية، أدى الى وجود ديمقراطية ضعيفة وهشة في المشهد السياسي الليبي، وكذلك وجود عدم ثقة بين القوى السياسية والكتل الاجتماعية الليبية، فالتحول الديمقراطي في ليبيا في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية، والتخلص من الدور الأمني والعسكري في إدارة البلاد، لأن الديمقراطية لا تعني مجرد إجراء عمليات انتخابية، بل هي منهج وقيم وحالة ثقافية واجتماعية تعزز قيم المشاركة السياسية لدى المواطن، التي تقود إلى نظام سياسي يقوم على الإدارة مؤسسات الدولة، وعلى عملية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن قوة السلاح والعسكر(٢٦).

وبطبيعة الحال يرئ الباحث أن أي عملية تحول ديمقراطي تحتاج الى بيئة اجتماعية وسياسية ناضجة ترفض العنف واستخدام القوة العسكرية للوصول للسلطة، من اجل بناء دولة يسودها القانون ومؤسسات سياسية واجتماعية فاعلة تحترم رأي الناخب من خلال تكريس مبدأ التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، لكن ما نراه في التجربة الليبية أنه لا يوجد مثل هكذا توجهات، فشهدت ليبيا نزاعات مسلحة بين مختلف الجماعات التي كانت ذات يوم موحدة في مواجهة النظام ، هذه النزاعات يقودها قادة غير ملتزمين بالديمقراطية وهمهم الوحيد الوصول للسلطة بأي شكل ووسيلة.

وهنا يمكن القول بأنه في أعقاب سقوط نظام القذافي في العام ٢٠١١ كانت هناك تحديات سياسية وأمنية واقتصادية في ليبيا، هذا كله ترك أثراً سلبياً في مجمل أوضاع المشهد السياسي الليبي، وعدم بناء نظام سياسي ليبي قادر على مواجهة تلك التحديات، ولكن هنا ولا بد من الإشارة إلى جملة من الحقائق التي شهدها المشهد السياسي الليبي ومنها:

أولاً– إسقاط النظام السياسي السابق عام ٢٠١١ الذي حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ عاماً، والذي لم يتسم بالنهج الديمقراطي في بناء مؤسسات الدولة، وكان فاعلاً بافتعال الأزمات الداخلية والخارجية، فما ان سقط النظام حتى بان فيه على مايعرف، بالدولة الشمولية في ليبيا التي استمرت لأكثر من ٤٢ عاماً.

ثانياً– إنجاز خطوات هامة غير طبيعة النظام السياسي الليبي وشكله في إيجاد حالة من التحول الديمقراطي في البلاد وذلك منذ العام ٢٠١١، فكان هناك عملية سياسية فتحت المجال أمام مشاركة سياسية وتعددية سياسية وحزبية مارست دورها الديمقراطي في انتخابات عام ٢٠١٢، وتم انتخاب مؤتمر وطني من (٢٠٠)عضواً ليتولى قيادة المرحلة، وحددت تلك المرحلة بإعلان دستوري مؤقت، وبدأت القوى السياسية المختلفة بالتعبير

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

عن نفسها بأشكال وتعبيرات وتمثلات متعددة، وبولادة أشكال ومستويات متعددة من العمل السياسي والحزبي في ليبيا، كولادة تنظيمات ومنظمات حزبية جديدة في الساحة الليبية(٢٧).

ثالثاً– فشل الانتخابات السياسية في ليبيا والتي لم يتمخض عنها أية تشكيل سليم لنظام سياسي قوي، بل أدى إلى نزاعات وصدامات مسلحة بين أقطاب المشهد السياسي الليبي، حيث ان غالبية التنظيمات والقوى السياسية كانت تسعى للسيطرة على مقاليد السلطة في ليبيا وتعتقد بأنه الأجدر والأحق في ذلك، مما أدى لانقسام واضح بين تلك القوى، وتصدع كبير في النسيج الاجتماعي الليبي بسبب التصارع على مراكز السلطة والموارد والنفوذ السياسي، مما أوجد إدارة عسكرية للنظام السياسي الليبي.

الخ . اتم . . . . ة

عكست الصدامات العسكرية في الساحة الليبية بين القوى والميليشيات العسكرية المسلحة مدى الانقسام الذي آل إليه المشهد السياسي الليبي، وقياس حجم التصدع في النسيج الاجتماعي الليبي، وما نتج عن هذه الصدامات والصراعات من خسائر مادية وبشرية تركت أثراً سلبياً في حياة المواطن الليبي، وحال دون أن يكون هناك إدارة سياسية خالصة للنظام السياسي الليبي، وإلى دخول البلاد في نفق مظلم من التجاذبات والنزاعات المسلحة التي لا يعرف متى يمكن تنتهي ويتم التوافق على وجود إدارة مدنية لقيادة النظام، مما يضعف من تماسك الدولة وسيادتها، وهذا يتطلب من كافة الأطراف التحلي بالوعي السياسي والابتعاد عن فرضية أنها الأحق في تولي السلطة والاتسام في المرونة التي تضمن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

فاستمرار ذلك الوضع يشكل استمرارية في ضعف مؤسسات السلطة الليبية وإتاحة المجال أمام الجماعات المسلحة في التوغل على تلك المؤسسات وفرض سيطرتها عليها، وكذلك أدى إلى تعطيل المسار الديمقراطي والأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة في ظل ضعف الأجهزة الأمنية وقوى الجيش؛ لأنها غير منظمة وتسير وفق مؤسسة تخدم مصالح القوى والميليشيات المسلحة، مما يفتح المجال أمام وجود تيارات متطرفة ومتشددة، الأمر الذي يزكي ظواهر الإرهاب والتطرف، وانتشار الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وترسيخ الانطباع لدى البيئة الدولية والإقليمية بأن أجهزة الدولة الأمنية عاجزة عن مواجهة هذه الظواهر، مما يتطلب بناء مؤسسات النظام القائمة على الديمقراطية بقوة وثبات، والبعد عن التناقضات وكافة أشكال الاستقطاب، وتبني استراتيجية توافق بين القوى مجتمعة بدلاً من الخطاب المستند للعنف والتنافر الأيديولوجي.

وعليه لا بد من التركيز على مجموعة من المحاور ومن أهمها:

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

١- وجود إرادة سياسية لدى الأطراف المتصارعة تكون متبلورةً في إطار بناء مؤسسة عسكرية وفق أسس وطنية بعيداً عن الانتماءات والولاءات والمصالح الحزبية والفئوية والمناطقية أو القبلية والاهتمام بقضايا الأمن ومحاربة الفكر المتطرف والفساد.

٢- الانتهاج بالتعددية السياسية بهدف الوصول إلى تعددية سياسية حزبية واقعية والعمل على خلق جو ديمقراطي يعكس المشهد السياسي الصحيح بعيداً عن القبلية والفئوية.

٣- العمل على إنجاز مصالحة وطنية شاملة بين كافة الأطراف بغية خلق ديمقراطية حقيقة والتداول السلمي للسلطة.

٥- إغلاق المجال أمام أية تدخلات خارجية إن كانت إقليمية أم دولية في السياستين الداخلية والخارجية للنظام السياسي الليبي بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة.

هوامش البحث:

(١) ناجي شراب، التدمية السياسية، مكتبة أفاق، غزة، فلسطين، ١٩٩٨، ص٢١٥.

(٢) محمد يونس، دور العسكريين في التدمية وأثره على التحول السياسي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩١)، ٢٠١٣، ص٢٨٤.

(٣) محمد قشقوش، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية، عدد (٥٣)، ٢٠١٢، ص١٥٣.

(٤) منى حسن عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، عدد (٥١)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ٣٣،

عبد اللطيف حجازي، التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (٣٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٢، ص ٦-٨.

(٥) إبراهيم حادي، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد (٩)، عدد (٢)، مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في ضفة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلاني ليابس، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤٤٠.

(٦) محمد ضياء الدين، تأثير حلف شمال الأطلسي في الثورة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، (جمهورية السودان، ٢٠١٤)، ص ٧٧-٨٠.

(٧) حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization (NATO) ويعرف بحلف الناتو، وهو منظمة دفاعية عسكرية تشكلت عام ١٩٤٩ بناءً على معاهدة شمال الأطلنطي، وتم التوقيع على تلك المعاهدة في واشنطن في الرابع من نيسان ١٩٤٩ ومقرها بروكسل، وللحلف لغتين هما: الانجليزي والفرنسية، وهو موكل بحماية أمن أوروبا الغربية وضمان استقرار منطقة الأطلسي، وتساهم الدول الأعضاء في الحلف في التعاون أثناء الأزمات مما يسهم في التنظيم العسكري لهذا الحلف، وبعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ تدخل الحلف في يوغسلافيا في التفرة من ١٩٩١-١٩٩٥، ويقوم الحلف بعدة أدوار في التدريب والمساعدة في مكافحة القرصنة

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

والتدخل العسكري، ينظر: مارتن، غريفيتس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات، ط١، ٢٠٠٨، ص ٤١٦.

(8) Cadier, marcus , **world in conflict-the case of libya,the united nations and NATO**, *Bachelor thesis in international relations* ,institution of global studies,the university of Gothenburg,2016 , p.25.

(٩) عبد المنعم سعيد، ثورة ليبيا مختلفة، جريدة الشرق الأوسط، عدد (١١٧٨٩)، ٢٠١١، موقع إلكتروني: www.aawsat.com/leader.asp؛عبد الله أبو السمن، الثورة الليبية في الميزان، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، موقع إلكتروني: www.Muslim.org.

(١٠) سعيد أحمد وآخرون نوفل، الأزمة الليبية إلى أين؟، مجلة فريق الأزمات العربي، عدد (١٣)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٧، ص ١٥.

(١١) نوفل، سعيد أحمد وآخرون الأزمة الليبية إلى أين؟، المصدر السابق ص ١٦.

(١٢) قبيلة القذاذفة هي قبيلة عربية ليبية تقيم في سرت وسبها وتشاد. يرجع نسب قبيلة القذاذفة إلى جد أعلى اسمه موسى ولذلك فهي تعرف بين العرب إلى جانب مسمى القذاذفة بمسمى أولاد موسى، وكان جدهم المعروف بـ. عمرو قذاف الدم وهو ولي صالح، أو مرابط حسب النظرة الشعبية، مقيما بشكل دائم، أو لبعض الوقت بمنطقة العربان، في نواحي غريان حيث ادركته الوفاة، ولا يزال قبره هناك في مناطق قبيلة البريكات إلى الآن وقد نزحت قبيلة القذاذفة من غريان إلى سهول سرت قبل ما يزيد عن ٣٠٠ عام حيث لا زالت مضارب نجوعهم حتى الآن إلا أن جزءاً منهم هاجر إلى تشاد عقب الاحتلال الإيطالي ثم عادوا ليقيموا في فزان التي ما زالوا موجودين بها إلى الآن. و تعتبر القذاذفة داخلة في الحلف القبلي المعروف بـ. الصف الفوقي أو صف أولاد سليمان تحت الزعامة الطويلة والاكيدة لآل سيف النصر الذين كان القذاذفة على الدوام موالين لهم وفي صميم عصبتهم .ينحدر منها الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ،حيث ولد وقضى جزء كبير من حياته المبكرة، في نجوعهم بالبادية، وهو من أولاد نايل من بطن القُحوص، نسبه : معمر بن محمد بن عبد السلام بن حُميد بن أبومنيار بن حُميد بن نايل القُحصي القذافي وينحدر منها رجل الاعمال الليبي طه محمد بن سليمان وهو من القُحوص، ينظر موقع ويكيبيديا الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%.

(١٣) نوفل، سعيد أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٦.

(١٤) فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا، المكونات والمستقبل، جسور للدراسات، موقع إلكتروني: تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠، https://jusoor.co/details .

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، عدد (٣٥٦٤)، ٢٠١١/٢١/٢، ص ٤.

(١٧) المصدر نفسه

(١٨)(عملية بحرية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمنع وصول الأسلحة إلى ليبيا، أثارت العديد من الانتقادات بسبب التناقضات التي شابتها، بدءا من قصور العملية وعدم تحقيقها لأهدافها، إضافة إلى استخدامها بصورة "سياسية وغير محايدة، للمزيد من التفاصيل ينظر: عمليّة-إيريني-ومسار-البحث-عن-السّلام-في-ليبيا (https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

(١٩)فراس فحام، المصدر السابق.

(٢٠) عصام عبد الشافي، تطورات الأوضاع في ليبيا، أبعاد الدور المصري وتداعياته، مجلة بحوث ودراسات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر،(٢٠١٤)، ص٦-٧.

(٢١) أحمد ادريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة خبراء مغاربة، عدد (٦)، ٢٠١١، ص١.

(٢٢) عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا – واقع ورية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر: تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، ٢٢-٢٣ كانون الثاني٢٠١٤، ص٤.

(٢٣) محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن، تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩٧)، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٣٢.

(٢٤) خالد حنفي علي، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩٨)، ٢٠١٤، تشرين الاول، ص١٠٢.

(٢٥) بشير أبو الحسن عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، موقع الحوار المتمدن، أربعة ، نيسان٢٠١٤.

(٢٦) محمد عبد الحفيظ الشيخ، إشكالية تعثير الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ٥٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

مصادر البحث:

١. إبراهيم حادي، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد (٩)، عدد (٢)، مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضرة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلاني ليابس، الجزائر، ٢٠١٨.

٢. أحمد ادريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة خبراء مغاربة، عدد (٦)، ٢٠١١.

٣. بشير أبو الحسن عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٤/٩/٤.

٤. خالد حنفي علي، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩٨)، ٢٠١٤، أكتوبر.

٥. خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، عدد (٣٥٦٤)، ٢٠١١/٢١/٢.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

٦. سعيد أحمد وآخرون نوفل، الأزمة الليبية إلى أين؟، مجلة فريق الأزمات العربي، عدد (١٣)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٧.

٧. عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا– واقع ورية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر: تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، ٢٢–٢٣ يناير ٢٠١٤.

٨. ، عصام عبد الشافي ، تطورات الأوضاع في ليبيا، أبعاد الدور المصري وتداعياته، مجلة بحوث ودراسات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر. ٢٠١٤

٩. عبد اللطيف حجازي، التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (٣٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٢.

١٠. عبد الله أبو السمن، الثورة الليبية في الميزان، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، موقع إلكتروني: www.Muslim.org.

١١. عبد المنعم سعيد، ثورة ليبيا مختلفة، جريدة الشرق الأوسط، عدد (١١٧٨٩)، ٢٠١١، موقع إلكتروني: www.aawsat.com/leader.asp.

١٢. فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا، المكونات والمستقبل، جسور للدراسات، ٢٠٢٠، ينظر:موقع إلكتروني: https://jusoor.co/details

١٣. مارتن، غريفيتس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات، ط١، ٢٠٠٨.

١٤. محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن، تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩٧)، القاهرة، ٢٠١٤.

١٥. محمد ضياء الدين، تأثير حلف شمال الأطلسي في الثورة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، (جمهورية السودان،٢٠١٤).

١٦. محمد عبد الحفيظ الشيخ، إشكالية تعثير الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

١٧. محمد قشقوش، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية، عدد (٥٣)، ٢٠١٢.

١٨. محمد يونس، دور العسكريين في التنمية وأثره على التحول السياسي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩١)، ٢٠١٣.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

١٩. منى حسن عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، عدد (٥١)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، بغداد، العراق، ٢٠١٢.

٢٠. ناجي شراب، التنمية السياسية، مكتبة أفاق، غزة، فلسطين، ١٩٩٨.

21. *Cadier, marcus , **world in conflict-the case of libya,the united nations and NATO**, Bachelor thesis in international relations ,institution of global studies,the university of Gothenburg,2016*

22. موقع ويكيبيديا الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%.

23. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters−homepage

References

1. Ibrahim Hadi, The Failed State in Libya and the Security Threats to Algeria's National Security, Mediterranean Dialogue Magazine, Volume (9), No. (2), Laboratory of Research and Foresight Studies in the presence of the Islamic Maghreb, University of Jilani Liabis, Algeria, 2018.

2. Ahmed Idris, The Libyan Crisis and Its Repercussions on the Maghreb Region, Moroccan Experts Group, No. (6), 2011.

3. Bashir Abul-Hassan Omar, A Study on the Future of the Path of Democratic Transition in the Arab Spring Countries and its Problems in Light of the Current Changes, Al-Hiwar Al-Mudawlan website, 9/4/2014.

4. Khaled Hanafi Ali, Libyan Violent Groups and Jihadist Transit, Journal of International Policy, No. (198), 2014, October.

5. Khalil Sami Ayoub, The Position of the European Union on the Arab Revolutions, Civil Dialogue, No. (3564), 2/21/2011.

6. Saeed Ahmed and others Nofal, The Libyan Crisis, Where to?, The Journal of the Arab Crisis Team, No. (13), Center for Middle East Studies, Amman, Jordan, 2017.

7. Ashour Shawabil, The Security Implications of the Arab Spring on Libya - A Reality, a Research Paper Presented at a Conference: The Transformation of the Arab Security Sector in the Transitional Period, January 22-23, 2014.

8. Essam Abdel Shafi, Developments in Libya, Dimensions of the Egyptian Role and Its Repercussions, Research and Studies Journal, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Egypt, 2014.
9. Abdel Latif Hegazy, Tribal and Political Interactions and Interactions in Libya, International Politics Journal, No. (37), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt, 2012.
10. Abdullah Abu Al-Samen, The Libyan Revolution in Al-Mizan, I am the Muslim Network for Islamic Dialogue, website: www.Muslim.org.
11. Abdel Moneim Saeed, A Different Revolution of Libya, Asharq Al-Awsat Newspaper, No. (11789), 2011, website: www.aawsat.com/leader.asp.
12. Firas Faham, The Map of the Conflict in Libya, Components and the Future, Jusoor for Studies, 2020, see: Website: https://jusoor.co/details
13. Martin, Griffiths, Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, Gulf Research Center, UAE, 1, 2008.
14. Muhammad Al-Senussi Al-Daoudi, The Security Gap, The Repercussions of the Explosion of the Situation in Libya, International Policy Journal, No. (197), Cairo, 2014.
15. Muhammad Dia El-Din, The Influence of NATO on the Libyan Revolution, unpublished MA thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research, Al-Zaeem Al-Azhari University, Khartoum, (Republic of Sudan, 2014).
16. Muhammad Abdul Hafeez Al-Sheikh, The Problem of Obstructing the Democratic Transition in Libya after 2011, Journal of Middle Eastern Studies, Center for Middle East Studies, Amman, Jordan, 2015.
17. Muhammad Qashqosh, The Economic Role of Armies, Journal of Democracy, Issue (53), 2012.
18. Muhammad Yunus, The Role of the Military in Development and Its Impact on Political Transformation, International Politics Journal, No. (191), 2013.
19. Mona Hassan Obeid, Dimensions of Changing the Political Regime in Libya, Journal of International Studies, No. (51), Center for International and Strategic Studies, Baghdad, Iraq, 2012.
20. Naji Sharab, Political Development, Afaq Library, Gaza, Palestine, 1998.
21. Cadier, marcus, world in conflict-the case of Libya, the united nations and NATO, Bachelor thesis in international relations, institution of global studies, the university of Gothenburg, 2016
22. Wikipedia website: https://ar.wikipedia.org/wiki/%.

23. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-796X

vol 36 No.2 Dec. 2021

English Sources

1. Ibrahim Hadi, The Failed State in Libya and the Security Threats to Algeria's National Security, Mediterranean Dialogue Magazine, Volume (9), No. (2), Laboratory of Research and Foresight Studies in the presence of the Islamic Maghreb, University of Jilani Liabis, Algeria, 2018.
2. Ahmed Idris, The Libyan Crisis and Its Repercussions on the Maghreb Region, Moroccan Experts Group, No. (6), 2011.
3. Bashir Abul-Hassan Omar, A Study on the Future of the Path of Democratic Transition in the Arab Spring Countries and its Problems in the Light of the Current Changes, Al-Hiwar Al-Mudawlan website, 9/4/2014.
4. Khaled Hanafi Ali, Libyan Violent Groups and Jihadi Transit, Journal of International Policy, No. (198), 2014, October.
5. Khalil Sami Ayoub, The Position of the European Union on the Arab Revolutions, Civil Dialogue, No. (3564), 2/21/2011.